سوق العمل وتحديات البطالة في الجزائر

د. عبد القادر بلعربي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة/ الجزائر
profbelarbi@yahoo.fr

أ. نجلاء لرميني
جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة/ الجزائر
nadaje-15@hotmail.fr

The labor market and challenges of unemployment in Algeria

Abdelkader BELARBI & Najla LAMRINI
University of TAHAR Moulay SAIDA –Algeria

Received:05 Feb 2015 Accepted: 25 Mar 2015 Published: 30 June 2015

ملخص:

رغم تراجع معدلات البطالة في الجزائر بانتقالها من 13.8% سنة 2008 إلى أدنى من 10 % سنة 2015 إلا أن هذا التراجع اعتبر من بين أعلى نسب البطالة في العالم والمقدرة بنحو 06% . وتبقى بطالة الشباب خاصة المؤهلين الأكثر اتساعا وانتشارا رغم المساعي والاستراتيجيات المعتمدة لوقف تنامي البطالين و كبح توجهاتهم إلى الممارسة غير الرسمية...؛ فأمام كل هذه التحديات جاءت هذه الورقة البحثية لتحليل توجهات سوق العمل و مقدرته على امتصاص بطالة الشباب المؤهل مع اقتراح نموذج قياسي *logit-probit* لفهم وتحديد توجهات سوق العمل الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البطالة النوعية، سوق العمل والفئة النشطة، عمل المرأة، العمل غير الرسمي.

رموز jel: E24, J21, E26

Abstract:

Despite the decline of the unemployment rate in Algeria during the last decade, its transition from 13.8 % in 2008 to a minimum of 10 %, according to data, however, this decline was considered one of the highest unemployment rates in the world , estimated at about 06 % . The remaining youth unemployment especially the most extensive and pervasive qualified despite efforts and strategies adopted to stop growing the unemployed and curb tendencies to informal practice ...; in front of these challenges, this paper was to analyze the job trends and market ability to absorb youth unemployment qualification with a proposal for a standard model logit -probit to understand and identify trends Algerian labor market.

Keywords: *Unemployment Quality, active category, women's work, informal work*
(JEL) Classification: *E24, J21, E26*

تمهيد:

لقد كان لانخفاض أسعار النفط نهاية الثمانينات أثرا مباشرا على النشاط التنموي لبلادنا، وازداد الوضع تفاقما بتراجع أحجام الاستثمار و تقلّص فرص التوظيف بغلق المؤسسات العمومية وتسريح العمالة، وباختلال العرض بالطلب في سوق العمل ارتفعت معدلات البطالة لتتعدى حدود 30% أي ما يوافق 2.2 مليون عاطل فكان لزاما على الحكومة تبني إصلاحات اقتصادية بإعادة النظر في نمط تسيير المؤسسات الاقتصادية تماشيا ومقتضيات اقتصاد السوق مما تسبب في اضطراب سوق العمل وتفاقم أحجام البطالة خلال التسعينات وتنامي أحجام الفئة النشيطة لمنتقلة من 5851000 سنة 1990 ثم 8153000 سنة 2000 أي ما يوافق امتداد البطالة من 21.7% إلى 29.8% خلال نفس الفترة.

أولا. تطور الفئة النشطة:

رغم الجهود والمساعي المبذولة لكبح جموح البطالة في التنامي الا أن مشكلة التشغيل لا تزال تؤرق الاقتصاد الجزائري خاصة بطالة الشباب ما دون العقد الثالث، بطالة حضرية ازدادت تفاقما بتنامي معدل النمو الديمغرافي المتسبب في اختلال العرض بالطلب في سوق العمل العاجز عن تحقيق التنمية المرجوّة ومن ثمّ توفير المزيد من مناصب الشغل حيث انخفضت معدلات التشغيل إلى % 70.2 عام 2000 بعدما كانت 78.3٪ عام 1990. فالفارق بين العرض والطلب يعتبر مصدرا لتنامي البطالة الحضرية للعديد من النساء والشباب وخريجي الجامعات هذا بالإضافة إلى التشغيل (الدوني) - فتقدر النسبة في ذلك بحوالي 57,7% [1]، ممّا سمح بظهور النشاطات غير المأجورة وتنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي، فمع نهاية 1992 قدر عدد العاملين هذا القطاع خارج ميدان الفلاحة بمليون شخص، أي ما يعادل % 17 من مجموع السكان المشتغلين.

الجدول 1: توزيع الفئة النشطة حسب المنطقة والجنس 2005- 2014

المؤشر	السنـــوات					
	2005	2007	*2008	*2009	2013	2014
الفئة النشطة الإجمالية	9656044	9969000	10 15000	10544000	11964000	11453000
الحضر*	5758356	6166897	8 761000	8948000	8948000	7748000
الريف*	3897688	3802008	1 554000	1596000	1596000	3705000
نسبة النشاط في: الحضر	59,66	61,86	64,93	65	66,3	41.0
نسبة النشاط في: الريف	40,33	38,14	35,07	35	33.7	40.3
الفئة النشطة الإجمالية: ذكور	8209054	8319342	8586000	8636000	8885000	7748000
الفئة النشطة الإجمالية: إناث	1446990	1649535	1729000	1908000	1904000	2078000
نسبة التفاوت بين: الذكور	84,02	83,45	83,23	81.9	69.5	66.2
وبين: الإناث	14,98	16,55	16,77	18.1	16.6	14.9

المصدر: الجدول أنجز انطلاقا من معطيات ONS حسب تسلسل السنوات، سنة 2014/2005 (سنتي 2008-2009 تتعلق بالمناطق النائية)

DOI: 10.12816/0011889

فحسب المؤشرات الديمغرافية المستقاة من معطيات ONS فلقد كان لتزايد سكان الجزائر المنتقل 18,7 مليون نسمة[2] سنة 1980 إلى أكثر من 38.7 مليون نسمة في يناير 2015 وقعا كبيرا على سوق العمالة وتأثيرا عميقا على الفئة النشطة وتزايد نسب البطالة التي بدأت في التراجع مع مجرى السنوات الأخيرة حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء التي أكّدت مقدار التراجع بأربعة نقاط بين 2001-2004، وبثلاثة نقاط ما بين 2004-2014.

ويشير تحليل بيانات الجدول إلى مقدار التباين بين فئتي الذكور والإناث فيما يتعلق بنسبة النشاط المقدّرة بـ 82,46% عند الذكور مقابل17,53% عند الإناث لسنتي 2004 و2005 تم ما لبث وأن تراجع هذا التفاوت إلى حدود 65% لدى الذكور و 16% للإناث أواخر سنة 2014، و هذا ما يدل إلى أنه بالرغم من التوافد المستمر لليد عاملة النسوية إلى سوق العمل إلا أن النسبة تبقى ضعيفة.

أيضا أن تزايد الفئة النشطة يبقى شبه ثابت بمتوسط 45% ما بين 2005- 2014 [3] بسبب تسارع معدلات النمو السكاني وفوارق العرض والطلب على العمل، حيث يبلغ المعدل المتوسط للطلب على العمل 240 ألف طلب عمل في السنة[4] وهي طلبات تعود في غالبيتها إلى فئات شبابية يقل متوسط عمرها عن 30 سنة ويسجل في السياق ذاته وجود تفاوت في نسب النشاط بين الحضر والريف خلال 2007-2014 بمعدّل 61% و 39% بينما عرفت سنة 2013-2014 شبه استقرار لمعدل النشاط في حدود 65 % بالنسبة للبطالين المتواجدين بالمناطق الحضرية، كما أنها تبقى بطالة ذكرية أكثر منه أنثوية كما سبق إليه الذكر.

من خلال كل هذه المعطيات نقول أن نسب البطالة بين الوسط الحضري والريفي لسنة 2014 بقيت جزئية لم تتعدى النقطة الواحدة، وهي حضرية، نوعية وشابة حسب ما تشير إليه نتائج التحقيق لأواخر سنة 2014.

الجدول 2: توزيع الفئة النشطة ونسبة النشاط الاقتصادي

	الفئة النشيطة بالآلاف			نسبة النشاط الاقتصادي		
متوسط العمر	الذكور	الإناث	إجمالي	الذكور	الإناث	إجمالي
19-15	316	39	355	19,2	2.4	10,8
24-20	1202	264	1467	61,6	14,2	38.5
29-25	1657	574	2231	86,9	33,3	61,5
34-30	1524	452	1975	92,2	27,6	60
39-35	1160	324	1484	90,5	22,7	54.8
44-40	1091	254	1345	92,3	20,2	55.1
49-45	919	187	1106	91,1	17,7	53.6
54-50	769	118	887	82,1	12,2	46.6
59-55	477	46	523	62,5	6,2	34.8
60 فما فوق	313	31	344	16,6	1,8	9.6
المجموع	9429	2288	11716	66,3	16,3	41.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2014

وبالرغم من التحسن في توفير مناصب العمل بما يزيد عن 455284 منصب شغل، إلا أن فئة البطالين بقيت تمثل مجموعا كبيرا حيث بلغ مجموعها 1151000 فرد أواخر سنة 2014 أي ما نسبته 9.8% وكما يشير إليه الجدول أعلاه فان فارق الالتحاق بالنشاط الاقتصادي هو دالة تنازلية تناسبا مع مستويات السن بحيث أن معدل عمالة المرأة / الرجل يبلغ نسبة 0.20 لفئة 15-24 سنة وفي حدود 0.14 لفئة 45-59 سنة.

وقد تميز سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2004-2013 ببطالة نوعية متصاعدة في وسط الفئات الشبانية نتيجة تزايد مجموع اليد عاملة النشيطة المنتقلة من 8762326 أواخر سنة 2003[5] إلى10812000 سنة 2010 ثم إلى ما يزيد عن 11453000 أواخر 2014، أي ما يناسب نسبة انتقال من 27,8% إلى أكثر من 41.7% خلال الفترة ذاتها بالترتيب، مما يفسّر تنامي اليد عاملة الشغيلة المنتقلة من 6684056 عامل أي ما مقداره 21,2% من معدل التشغيل إلى 10566000 فرد أي ما نسبته 37.6 % في المتوسط ، ويبقى حظ الإناث ضعيف بنصيب 18.1% أي ما يوافق 2078000 من الحجم الإجمالي للفئة النشطة، الأمر الذي يؤكد على أن البطالة في الجزائر نوعية ومنحصرة على الذكور.

ثانيا. نسبة العمالة :

حتى نتمكن من التوصل إلى تحليل أفضل لسوق العمل الجزائري ودراسة ميولاته فمن الضروري أن نأخذ في الحسبان جل التغيرات الطارئة على معدلات التشغيل على المستوى الوطني والذي يعرف بأنه نسبة العاملين من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاما فما فوق والذي يثير في دراسته بدرجة المشاركة في قوة العمل أو معدل النشاط الاقتصادي المقدرة بـ 41.7 % وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2014 تنقسم بالترتيب على النحو التالي: 69.5 % بين الرجال و 16.6 % لدى الإناث. هذا الفارق في حجم النقاط بين الجنسين و المقدر بـ57 نقطة يخفي في حقيقته مجموعة فوارق كبيرة تتباين بحسب العمر والجنس و المستوى التعليمي.

وقد ترنح معدل البطالة في حدود 10 % بنسب تتراوح بين 8.3 % للذكور و 16.3 % للإناث، بمعدل في حدود 30 % للفئة المتراوح عمرها بين (16-24)، أي ما يوافق واحد من كل خمسة تقريبا في حين أن فئة (25 - 39سنة) فتقدر نسبة البطالة لديها بنحو 27.8 % . مما يجعلنا نقول أن البطالة تمس فئة الشباب بالدرجة الأولى.

ثالثا. المرأة وسوق العمل:

رغم التحسن الذي أحرزته المرأة بولوجها إلى عالم الشغل بانتقال تعدادها من 1729000 سنة 2008 [6] إلى 2078000 أواخر سنة 2014، إلا أن هذا التحسن يبقى دون دلالة بسبب البطالة المرتفعة لديهن فقدرت النسبة سنة 2014 بمقدار 17,1 % عند الإناث مقابل 9,2% عند الذكور، غير أن معدل الانخفاض في بطالة النساء لسنة

DOI: 10.12816/0011889

2014 لم يكن كبيرا من حيث أنه لم يتعدى النقطتين إذا ما قورن بسنتي 2010-2011 ، أين بلغ نسبة البطالة نسبتي 19,2 % و 17,2 % على التوالي مقابل 16,3 % لسنة 2013.

الجدول 3: توزيع الفئة العاملة حسب قطاع النشاط والجنس بين الحضر والريف

الوحدة بالألف

	الذكور		الإناث		المجموع	
	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
الحضر						
الفلاحة	306	5,3	14	0,9	319	4,4
الصناعة	791	13,7	274	18,7	1065	14,7
بناء وأشغال عامة	1042	18,0	20	1,4	1062	14,6
تجارة- خدمات	3651	63,1	1156	79,0	4807	66,3
إجمالي الحضر	5789	100	1464	100	7252	100
الريف						
الفلاحة	752	24,3	70	16,0	822	23,3
الصناعة	236	7,6	105	24,0	342	9,7
بناء وأشغال عامة	724	23,4	6	1,3	730	20,6
تجارة- خدمات	1384	44,7	259	58,8	1643	46,5
إجمالي الريف	3096	100	440	100	3536	100
مجموع الحضر + الريف						
الفلاحة	1057	11,9	84	4,4	1141	10,6
الصناعة	1027	11,6	380	19,9	1407	13,0
بناء وأشغال عامة	1766	19,9	25	1,3	1791	16,6
تجارة- خدمات	5035	56,7	1415	74,3	6449	59,8
المجموع	8885	100	1904	100	10788	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013

أما عندما تتعلّق المسألة بكفاءة وتأهيل العمالة النسوية فنقول أن هذه الأخيرة قد ارتقت بفعل التعليم والتكوين المهني فالفارق في نسبة التمدرس بين 1987-1998بلغ 7,8% بانتقاله من 71,6% إلى 79,2% على الترتيب[7] وزيادة على هذا وتبعا لمعطيات 2014 نجد أن 2/3 من النساء النشيطات يقل سنهن عن الأربعين وأن قرابة النصف يتراوح متوسط عمرهن بين 25-29 سنة في حين أن الفئة المنحصر معدل عمرهن بين 20-24 سنة يقدر حجمها بالربع، وبالرغم أن سوق العمالة النسوية عرف تحسنا كبيرة إلا أن معدل التوظيف في وسطهن بقي ضعيفا كما سبقت إليه الإشارة مقارنة بمعدّل التوظيف عند الذكور مما يؤكد أن هناك تفاوت في وصول المرأة إلى سوق العمل، ليصبح الفارق أكبر إذا أخذنا بعين الاعتبار النسوة الماكثات بالبيوت، لتبقى النسبة حضرية محتكرة من طرف الذكور بمعدّل 79% حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2013 وحسب ذات المصدر فان

القطاع العام يبقى المستحوذ من حيث توظيف العمالة النسوية بنحو 3/4، وفي نفس السياق فان قطاع التجارة، الإدارة بما فيه التعليم والصحة لا يزال يحتل الصدارة في التشغيل النسوي بنسبة 61,3% أمام كل من قطاع الخدمات والصناعة بنسبة 23% و7,3% ثم 4,5% على التوالي ، وحسب ما يشير إليه الجدول أدناه فيبقى كل من قطاع التجارة- الخدمات القطاعين الرائدين في استقطاب العمالة؛ فأبعاد هذا القطاع انتقلت من نسبة 42% سنة 2005 إلى 66,3 سنة 2013 من حيث معدلات التشغيل.

رابعا. البطالة والعمل غير الرسمي في الجزائر:

أمام خضوع سوق العمل الجزائري لمختلف صدمات العرض والطلب رغم تحامل الجهود الرامية لفك شفرة الشغل من خلال مختلف المبادرات الرامية إلى تحسين الظروف إلا أن ظاهرة البطالة بقيت مؤرقة منحصرة على فئات الشباب فبلغت مستويات عالية، فحسب إحصاءات الديوان الوطني فلقد قفزت البطالة بسرعة من 152200 سنة 1992 إلى 2104700 سنة 1995 وهو ما يمثل نمو قدره 194000 بطال جديد في السنة، حيث متل طالبوا العمل الجدد نسبة 73% من إجمالي طالبي العمل و أن ما نسبته 70% منهم لا يتعدى متوسّط عمرهم الثلاثون وأن ما قرابته 49% من هذه الفئة تزيد مدة بطالته عن السنتين، على أن فئة الذكور تبقى الكبيرة لاحتكارها أكثر من 77٪ من مجموع الفئة الإجمالية بينما لا تتعدى نسبة الإناث 17% من مجموع الفئة النشطة، وفي أواخر سنة 2014 بلغ تعداد البطالين مجموع 1175000 فرد، وأن أكثر الفئات تضررا من البطالة هي: فئة حاملي الشهادات الشباب ، النساء، معنى ذلك أن البطالة لا تمسّ كل أوساط العمر بشكل منتظم وإنما المقصود هو أن الفئة الأقل من 40 سنة هي الأكثر معاناة بمجموع يعادل 1058000 فرد وبنسبة تتجاوز 80% مما يعني أنّ ما يزيد عن ثلثي الفئة الحضرية يبقى عاطلا.

الجدول4: تقسيم الفئة العاطلة حسب السن والجنس

	عدد البطالين (ألف)			نسبة البطالة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أقل من 20 سنة	114	15	129	29,3	37,4	30,0
24 – 20	246	127	373	19,3	40,0	23,4
29 – 25	202	104	306	11,7	18,8	13,4
34 – 30	108	55	163	7,1	13,3	8,4
39 – 35	55	32	87	4,7	10,8	6,0
44 – 40	27	23	50	2,4	8,3	3,6
49– 45	20	11	31	2,1	6,1	2,8
54 – 50	20	3	23	2,5	2,9	2,6
59 – 55	12	1	13	2,4	1,6	2,3
المجموع	804	371	1175	8,3	16,3	9,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ، 2013.

DOI: 10.12816/0011889

وتشير معطيات الجدول إلى أن البطالة في الجزائر هي بطالة شبابية[8] كون أنها تمس الفئة التي يقل عمرها عن 30 سنة وبمعدل 43%، وبالرغم من مساعي الدولة لتخفيف وتيرة البطالة من خلال برامج التشغيل إلا أن هذه الأخيرة لا تزال حاضرة بنسبة 9.8% أواخر سنة 2014 حسب إحصائيات الديوان الوطني، ومع أن التراجع في معدل البطالة والذي وإن كان مسنودا بمعدل نمو بلغت نسبته 3% في المتوسط [9] ، إلاّ أنّه يبقى منحصرا على الشباب حاملي الشهادات الأمر الذي يمثل أحد مفارقات الاقتصاد الجزائري.

الجدول 5: المجمعات الخاصة بتطور سوق العمل

	2005	2008	2010	2011	2012	2013
الفئة الشغيلة	8044	9145	9735	9599	10170	10788
حجم النمو السنوي	246	551	263	-136	571	618
نسبة النمو	3.2	4.6	2.8	-1,4	5,9	6,1
الفئة العاطلة	1448	1 170	1 076	1 062	1 253	1 175
الفئة النشطة	9 493	10 315	10 812	10 661	11 423	11 964
نسبة البطالة	15,3	11,3	10,0	10,0	11,0	9,8
نسبة النشاط	41	41,7	41,7	40,0	42,0	43,2
نسبة التشغيل	34,7	37,0	37,6	36	37,4	39,0
ذكـــــور						
الفئة الشغيلة	6 870	7717	8261	8038	8393	8885
الفئة العاطلة	1199	868	729	738	888	804
الفئة النشطة	8069	8585	8990	8777	9281	9689
% البطالة	14,9	10,1	8,1	8,4	9,6	8,3
% النشاط	69,2	69	68,9	65,3	67,8	69,5
% التشغيل	58,9	62	63,3	59,8	61,3	63,7
انـــــاث						
الفئة الشغيلة	1174	1428	1474	1561	1778	1904
الفئة العاطلة	250	302	348	324	365	371
الفئة النشطة	1423	1730	1822	1885	2142	2275
% البطالة	17,5	17,4	19,1	17,2	17	16,3
% النشاط	12,4	14,1	14,2	14,2	15,8	16,6
% التشغيل	10,2	11,6	11,5	11,8	13,1	13,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013

تشير معطيات الجدول أنه يمكن استنتاج وجود ترابط سلبي بين متوسط العمر والبطالة، بحيث تتراجع هذه الأخيرة وتقلّ حتى تصبح شبه منعدمة مع تزايد السن، فكلّما كان متوسط السن كبيرا كلما كانت البطالة ضعيفة وهكذا، فمتوسط السن يلعب دورا أساسيا في تحديد اتجاهات البطالة، فيلاحظ من سلسلة الجداول المقترحة أنّه بتزايد السنّ تتراجع البطالة وفي الغالب يكون السبب متمثلا في عودة أصحاب المعاش إلى

سوق العمل الذي يعيد توظيفهم بسبب الخبرة والكفاءة المتحصّل عليها، ولا يكون هذا إلا بتسديد مقابل ضعيف أو دون المتوسط، في حين أن المتوافدين الجدد على سوق العمل فيكونوا بصدد مواجهة عدّة صعوبات أقل ما يقال عنها أنها تكون عابرة أو ظرفية ذلك لأن البطالة المهيمنة في هذا الحال تبقى البطالة طويلة الأجل، مما يتسبب في النزوع الى الممارسة غير الرسمية، بحيث أن حصة العمل غير الرسمي تزايدت بشكل كبير ما بين 1992-2001 بمعدل يقارب 7 نقاط، وهو ما يشكل انتقالا من 21,1% الى27,8% على الترتيب حسب المصادر الرسمية، أي ما يعادل مجموع 1,15 مليون فرد خلال سنة 2001، أما سنة 2005 فان المجموع تعدى 1,5 مليون عامل[10]، إحصائية أخرى منحصرة بين سنتي 1997-1998 تؤكد على أن نسبة الزيادة في هذا القطاع بلغت أكثر من 2%[11] كما أن إجمالي مناصب العمل المتاحة في هذا القطاع قدر بـ 1131000 و 1152000 منصب عمل على التوالي، وحسب تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء إزاء الأسر 2002 [12] فإن العمل غير الرسمي قد ازداد بشكل كبير بانتقاله من قرابة 27% إلى ما لا يزيد ولا يبتعد عن 40% خلال عقدين كاملين يمتدان من منتصف التسعينات إلى غاية سنة 2003 [13]، بينما يقدّر ***شارم*** العمل غير الرسمي في حدود نسبة 15% أي ما يتوافق مع ما مجموعه 1.5 مليون فرد من الفئة النشطة[14]، أما عن تقرير الكناس لسنة 2004 فان العمل غير الرسمي ينمو بنسبة 8% في السنة، أي بمرتين أكبر من نسبة نموّ الشغل داخل القطاع غير الرسمي، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام تبقى متضاربة فتقدّرها وزارة المالية بين 20% و25% أما الديوان الوطني للإحصاء بحوالي 13% كذلك عدد الأفراد العاملين بالمؤسسات الفردية عرف هو الأخر تغيرات متباينة بانتقاله من 38,9% سنة 1992 إلى قرابة الخمسين بالمائة سنة 2005، ونسبة نموّه تبقى في حدود 2,8% كل سنة، فطبيعة العمل غير الرسمي المنتشر يبقى متوقف على العمل غير المأجور وان حدث وتم إدماجه أو بمعنى أدق إدماج العمل غير الرسمي في النسيج الاقتصادي فان هذا من شأنه العمل على تقليل نسبة البطالة، وحسب التحقيق الذي قام به مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية سنة 2001 والذي مسّ أكثر من 7500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أتبث فيه أن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه طابع غير الرسمية بحيث أن قرابة 41% من عمال هذه المؤسسات الناشطة في النسيج الاقتصادي غير مسجل ضمن قائمة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي[15]،

خامسا. البطالة النوعية ومدتها:

بلغة الأرقام نجد أن البطالة تمسّ ثلثي خريجي الجامعات [16] وهي في تضاعف مستمرّ بدليل انتقالها من 80 ألف جامعي بطّال سنة 1996 إلى ما يزيد عن 250 ألف بطّال سنة 2010 كحد إجمالي، أي تزايد بمقدار ثلاثة أضعاف حسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء لسنتي 2008-2009 .

DOI: 10.12816/0011889

وحسب تقديرات المكتب الدولي للشغل فنسبة بطالة الشباب المؤهل خاصة الجامعيين منهم تبقى الأعلى مقارنة مع باقي الشرائح الاجتماعية بحيث تقدّر النسبة بنحو 16.4% سنة 2014 أي ما يعادل 10.9 % للذكور مقابل 22.1 % للإناث، أما عن دوي التكوين المهني فلقد زادت نسبة البطالة عندهم 0.8% ما بين أفريل وسبتمبر 2014.

الجدول6: نسبة البطالة حسب مستويات التحصيل العلمي 2013

	الذكور	الإناث	المجموع
مستوى التعليم			
دون مستوى	2,2	5,5	2,7
الابتدائي	6,4	9,7	6,7
المتوسط	10,4	17,3	11,1
الثانوي	7,9	16,0	9,7
العالي	9,4	19,2	14,0
الشهادة المكتسبة			
دون شهادة	7,5	12,5	8,1
شهادة التكوين المهني	10,7	17,9	12,3
شهادة التعليم العالي	9,7	19,1	14,3
المجموع	**8,3**	**16,3**	**9,8**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013

ما يستدل به من الجدول أعلاه أن نسبة البطالة تبقى مرتفعة عند حاملي الشهادات، وعلى سبيل المقارنة، فمن مجوع الأفراد دون المستوى فإن 2,7% منهم يبقى بصدد البحث عن العمل مقابل 14% من مجموع الأفراد الباحثين عن العمل والحاصلين على الشهادات العليا، فالصعوبة في إدراجهم تتعلّق بتقليص حجم الطلب على العمل بانتقال سوق العمل من مرحلة الكمية إلى النّوعية مبيّنا بذلك نيته في العزوف عن توظيف الكثير من خرّيجي الجامعات حاملي الشهادات غير المرغوب فيها، أنظر الشكل الهندسي أدناه.

عموما يمكن القول أنّ البطالة مرتفعة عند الفئة المؤهلة، ففي الوقت الذي تكون فيه مهمّة إيجاد وظيفة صعب عند حاملي الشهادات فإنها تبقى ميسرة عند المتعلمين بمراكز التكوين المهني، كذلك الأمر لأصحاب الثانوي الذين يلقون منافسة شديدة في سوق العمل من طرف الشباب المكوّن في القطاع غير الرسمي بواسطة التعلّم التقليدي والممارسة الميدانية، فأمام هذه الظروف تطول مدة بطالة الجامعيين فتصل إلى 3 سنوات وقد تتعدّاها. بشكل دقيق فمن مجموع بطالي 2013 فمدّة انتظار أصحاب الشهادات العليا والبالغين 262 ألف قد بلغ 24 شهرا[17]، أما بالنسبة لأصحاب المستوى الثانوي والمتوسّط الذين تجاوز تعدادهم 640 ألف فمدّة بحثهم تجاوزت السنتين فهي تساوي في المتوسّط 25 شهر، فأمام تفاوت مدة الانتظار وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

وبتقدم السن تبدأ ملامح الاتجاه إلى العمل غير الرسمي بالتشكل على ما يمثله من خروج من ضيق البطالة إلى سعة الشغل، ومع مرور الوقت وتدهور الأوضاع يزداد التشبث به خوفا من الانزلاق إلى ما هو أسوء، بدليل أن معطيات الديوان الوطني للإحصاء تبين أن 76,7% من طالبي العمل قبلوا العمل في أي قطاع اقتصادي بغية سدّ حاجياتهم وأن 74,3% من الفئة نفسها قبلت بالعمل في مجالات أبعد بكثير عن مستواها وكفاءاتها المهنية وبعائدات مالية ضعيفة، وهذا ما يشكل أحد ملامح العمل غير الرسمي الذي يمتص حوالي 15% من الفئة النشطة أي ما يساوي 1.5 مليون فرد[18] وحسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فان العمل غير الرسمي يزداد في المتوسط بنسبة 8 % في السنة أي بمرتين ضعف معدّل نمو الشغل في القطاع الرسمي وحسب وزارة المالية فان مساهمته في الناتج الداخلي الخام منحصرة بين 20-25% وهو في تزايد مستمر ويظهر الشغل فيه مؤقتا بداية الأمر ولكن بمرور الوقت وتدهور الأوضاع يزداد التشبث به خوفا من الانزلاق إلى ما هو أسوء، بدليل أن المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصاء تبين أن 76,7% من طالبي العمل قبلوا العمل في أي قطاع لسدّ حاجياتهم وأن 74,3% من نفس الفئة قبلت بالعمل في مجالات أبعد بكثير عن مستواها وكفاءاتها وبعائدات مالية ضعيفة، إشارة إلى أحكام القطاع غير الرسمي قبضته بالشباب.

الجدول7: تقسيم البطالين حسب الجنس ومدة البحث عن العمل

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
بدون شهادة						
أقل من سنة	166	31,2	29	27,1	195	30,5
12-23 شهر	117	22,1	21	20,2	139	21,7
24 شهر فأكثر	226	42,5	51	47,7	277	43,4
غير مصرّح به	23	4,2	5	5,0	28	4,4
المجموع	532	100	106	100	639	100
شهادة التكوين المهني						
أقل من سنة	60	33,0	29	31,8	90	32,6
12-23 شهر	33	18,0	21	22,7	54	19,6
24 شهر فأكثر	81	44,4	36	38,9	117	42,6
غير مصرّح به	8	4,5	6	6,6	14	5,2
المجموع	183	100	92	100	275	100
شهادة التعليم العالي						
أقل من سنة	42	47,6	90	52,0	132	50,5
12-23 شهر	15	17,1	30	17,5	45	17,4
24 شهر فأكثر	30	33,5	52	29,8	81	31,1
غير مصرّح به	2	1,7	1	0,7	3	1,0
المجموع	89	100	173	100	262	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013

DOI: 10.12816/0011889

من خلال البيانات المقدمة يلاحظ أن مهمّة اكتساب وظيفة تبقى صعبة عند حاملي الشهادات، ولقد قدّرت المدّة المتوسطة للبحث عن العمل بـ 29,5 شهرا، وهي مرتفعة عند الرجال مقابل الإناث لتبلغ معدلاتها 30,8 و23,1 على الترتيب، يحدث هذا في نفس الوقت الذي تزداد فيه البطالة رغم مساعدي الدولة من خلال برامج الدعم والإدماج المهني، هذا التنامي هو تحوّل في طبيعتها الملتصقة بحاملي الشهادات العليا، أي أنه يمثل اتجاه معاكس لذلك الاتجاه الذي كانت تؤول إليه البطالة خلال العقدين الماضيين.

سادسا. نموذج الاقتصاد القياسي :

1. تقديم النموذج:

سنهتم في هذا المجال بتحليل احتمالية أن الفرد قيد الدراسة سيعمل بالقطاع الرسمي إذا أتيحت له فرصة العمل تبعا لمجموعة خصوصيات سنفسرها ببناء صورة للقطاع غير الرسمي تحت شكل انحداري للأفراد تبعا لمجموعة مميزات خاصة بهم كالتطرق على سبيل الذكر إلى طبيعة الجنس، معدّل العمر، المستوى التعليمي... إلى غير ذلك من المتغيرات.[19] أين تتألف عينة الدراسة من 226 فرد وهي عينة تمثيلية ممركزة في وسط مدينة تلمسان الحضرية و نقصد بذلك المناطق الحضرية الكبرى. وبناء عليه فان النموذج القياسي هو كالتالي:

$$y_i = x_i\beta + u_i \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

xi : مصفوفة قيم المتغيرات المستقلة (n.k)

yi : شعاع قيم المتغير التابع (n.1).

ui : المتغيرات العشوائية

نلاحظ من خلال المعادلة رقم 1 أن المتغيرة التابعة هي ثنائية (0 أو 1). فاللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية تعرّض لعدّة مشاكل وللمعرفة، وجود أمدة تباين الانحرافات المختلفة وهذا نفسه ما يترجم بتقييمات غير مائلة إلا أنها تبقى عقيمة وغير فعالة. ومع هذا فان طريقة المربعات الصغرى العامة بإمكانها حل المشكل المرتبط بنظرية الانحرافات المختلفة، غير أن القيم المتوقعة قد لا تحدد قسرا ما بين(0 أو 1). فالحل يكمن في اعتبار أن تحقق المتغيرة التابعة الثنائية على أنها متأتية من إحدى قواعد القرار،و أن قاعدة القرار هذه هي آلية ربط المتغيرات المفسرة x_i بمشاهدة الحدث $\{y_i=O\}$ أو $\{y_i=1\}$. لحساب الاحتمال و تقييم متغيرات هذا النموذج، فمن الضروري تعيين توزيع إحصائي لـ u_i، فالقانون الإحصائي المستخدم بكثافة في هذا المجال هو قانون Gauss (التوزيع الطبيعي)، ليمدنا بالتالي هذا التوزيع بالنموذج النوعي الثنائي المسمّى Probit.

لنسجل $F(.)$ دالة توزيع مشتقة من التوزيع الإحصائي لمصطلح الارتياب أو الخطأ u_i ليأخذ النموذج بذلك الصيغة التالية:

$$\begin{cases} prob\ (y_i = 0) = prob\ (u_i > -x_i\beta) = 1 - F(-x_i\beta) \\ prob\ (y_i = 1) = prob\ (u_i \le -x_i\beta) = F(-x_i\beta) \end{cases} \quad \text{.....} \quad ..(2)$$

فالانحدار *Probit* يستخدم في هذه الحالة بغرض تحليل العلاقات ما بين متغيرة أو أكثر، مستقلة تفسيرية (*explicative*) مع متغيرة تابعة فئوية مفسّرة (*expliquée*) على مستويان، وعليه فهو يحتوي على عدد كبير من المزايا إذا ما قورن بالانحدار الخطي المضاعف، عامة فمثل هذه الطرق الخاصة بتطبيق الانحدار تستتبع من المتغيرة التابعة أن تكون في واقع الأمر نتيجة تحول متغيرة تحتية(*sous-jacente*) غير محدودة المجال.

2. نموذج *Probit*:

فحقيقة التحليل تؤكد بأن خصوصيات نموذج *Probit* مصممة خصيصا لتحليل المعطيات النوعية التي تعكس مبررات الاختيار بين اختيارين أو بالأحرى بين حلين بديلين والتي تتمثل في موضوعنا قيد الدراسة العمل في القطاع الرسمي أي الخروج من اللارسمية أو عدم الرغبة في العمل فيه وبالتالي وكما سبقت إليه الإشارة البقاء في القطاع غير الرسمي، من هنا يصبح من السهل علينا التعرّف على أن خصوصيات *Probit* تمنح نموذج خاص باحتمالية مشاهدة الأفراد. ولنفترض من خلال نقطة المعاينة هذه بأن الارتياب u_i هو متغيرة تتبع القانون الطبيعي دو متوسط 0 و تباين *variance* σ^2 فدوال الكثافة والتوزيعية المرتبطة بالمتغيرة الطبيعية $N(0,1)$ هي بالترتيب كالتالي:

$$\phi(x) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-x^2/2} \quad et$$

$$\Phi(x) = \int_{-\infty}^{x} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-t^2/2} dt \quad \text{.....} \quad \text{.....} \quad \text{.....} \quad ..(3)$$

وحتى نتمكن من استخدام هذه التعبيرات مع u_i، والتي تحمل تباين *variance* σ^2 فلا بدّ من تضييق مصطلح الاحتمالي على أن $y_i=1$، بالقسمة على الانحراف σ:

$$prob\ (y_i = 1) = prob\ (u_i > -x_i\beta) = prob\ (u_i < -x_i\beta)$$

$$= prob\ \left(\frac{u_i}{\delta} < \frac{x_i}{\delta}\right) = \Phi\left(\frac{x_i}{\delta}\right) \quad \text{.....} \quad \text{.....} \quad ....(4)$$

من أجل تقدير متغيرات نموذج *Probit*، لا بد من تعظيم تشابهية المعطيات والمقصود بهذا متغيرات التعظيم التشابهية.[20] وبافتراض أن المشاهدات هي مستقلة وموزعة بشكل تطابقي، فان تشابهية النموذج تدوّن ناتج احتمالات مرتبطة بتحقيق y_i.

في حد ذاته N_1 و N_2 بافتراض يكونان على الترتيب جملة المشاهدات والتي يكون من أجلها $(y_i=0)$ و$(y_i=1)$، فالمطابقة تكتب للنموذج *Probit* بتفريق المشاهدات:

DOI: 10.12816/0011889

$$L(x,y,\beta) = \prod_{N1} [\Phi(x_i\beta)] \prod_{N0} [1 - \Phi(x_i\beta)] \text{..... .....(5)}$$

ولنكون أكثر دقة و باعتبار جملة **N** مشاهدات:

$$L(x,y,\beta) = \prod_{i=1}^{N} [\Phi(x_i\beta)]^{yi} [1 - \Phi(x_i\beta)]^{1-yi} \text{..... .....(6)}$$

3. تجريب النموذج:

بعد تقدير متغيرات الانحدار، لا بد علينا من القيام بتجريب واختبار ما إذا كان هذا النموذج مناسبا أو غير ذلك تم معرفة مدى توافقه مع موضوع دراستنا.

تعظيم دالة التشابهية يعود بنا إلى قياس chi^2 الممنوح من طرف المعادلة التالية:

$$Chi^2 = -2[Log(L_0) - Log(L_1)] \text{.....(7)}$$

إن درجات الحرية **(dl)** الخاصة بـ chi^2 متكافئة بالتمام مع فوارق عدد متغيرات النموذج nul والنموذج المضبوط، هكذا فان درجات التحرّر ستكون متساوية و أعداد المتغيرات المستقلّة في الانحدار *Logit* أو *Probit*.

فإذا كان مستوى *p (p level)* المشترك مع chi^2 ذو دلالة ، يصبح بإمكاننا القول بأن النموذج المقدّر يسمح بتعديل أفضل للمعطيات، تعديل أفضل مما يقدّمه النموذج *nul* . هذا يعني أن معلمات الانحدار معبّرة و ذات دلالة إحصائيا.

سابعا: تحليل البيانات الخاصة بممارسة العمل غير الرسمي عند الأفراد

1. جنس الناشطين بالقطاع غير الرسمي:

يتبيّن لنا من خلال الشكل البياني (أنظر الملحق 1) أن القطاع غير الرسمي ينفرد بعاملة حضرية ذكورية مثلما هو الحال بالنسبة للقطاع الرسمي، أما بالنسبة لنتائج التحقيق المتوصل إليها، فتتقسم العمالة إلى 156 بالنسبة الرجال و70 بالنسبة الإناث، وهدا ما يؤكد صحة فرضية البحث، فإذا كانت البطالة داخل القطاع الرسمي منحصرة على فئة الذكور فإن نزوحها إلى القطاع غير الرسمي بحثا عن منافذ العمل يصبح أمرا بديهيا.

2. أعمار الناشطين بالقطاع غير الرسمي:

بعد ما تبين أن غالبية العمالة داخل القطاع غير الرسمي ذكورية، تظهر نتائج التحقيق أن متوسط عمر أغلبية الناشطين فيه يتراوح ما بين 16-30 سنة بنسبة تقدّر 79,64 %،وهي نسبة كبيرة تدفع بنا إلى الجزم بأن القطاع غير الرسمي يحتوي على ترسانة عمالة شابة وكأنه أصبح مرآة عاكسة لبطالة القطاع الرسمي التي تبقى منحصرة على فئة الشباب. وبالاستناد إلى نتائج التحقيق يمكن القول أن متوسط عمر الفئة الناشطة بالقطاع غير الرسمي والتي لا يقل عمرها عن 16 ولا يزيد عن 40 سنة يبلغ نسبة 94,25 %، وبهذا نقول أن العمالة الناشطة بالقطاع غير الرسمي هي عمالة شابة وحضرية في آن الوقت[21].

3. مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي:

لقد جاءت نتائج التحقيق لتؤكد صحة الفرضيات المعتمدة فتم التوصل إلى أن ما نسبته 61% من مجموع 226 فرد مستجوب يمتلكون مستوى جامعي وأن ما نسبته 20% منهم لديهم مستوى ثانوي، فتماشيا مع معطيات وأرقام (الملحق3) نتبين أن عمالة القطاع غير الرسمي عمالة مؤهلة أو بالأحرى عمالة نوعية وذكورية أكثر منه أنثوية.

وفي ما تعلق بمدة البطالة، فإنه تبعا لفرص العمل الضئيلة بالقطاع الرسمي والتي وإن أصبحت ممكنة فإن العمل بهذا القطاع نادرا ما يكون قارا، فالمدّة التي يقضيها الأفراد في الانتظار حتى يتمكنوا من العمل تلعب دور الفاصل، فكلما زادت المدّة كلما زاد احتمال العمل غير الرسمي، وتكشف نتائج التحقيق أن شريحة الشباب التي تتوسّط مدّة انتظارهم 1-3 سنوات هي الفئة الأكثر توافدا على القطاع غير الرسمي ثم تليها فئة الأكثر من ستة سنوات وتتراوح النسب في ذلك ما بين 37% و 28% على الترتيب.

4. رغبة العمل بالقطاع الرسمي:

يشير الشكل (الملحق 5) إلى أن ما مجموعه 160 مستجوب يعرب عن نيته في العمل داخل القطاع الرسمي بحثا عن الاستقرار، لتصبح الدولة مطالبة لإعادة إدماج هذا القطاع في قالب الرسمية على ما يحتويه هذا الأخير من عمالة نوعية وعلى ما يوفره من فائض قيمة قد لا يستطيع القطاع الرسمي توفيرها في أوقات الأزمات.

سابعا: وصف المتغيرات وتفسير النتائج

إن المعطيات المستخدمة في هذا النموذج تشمل 226 فرد يشكلون عينة تمثيلية لمدينة تلمسان الحضرية، فالمتغيرات المستعملة هي ممثلة في الجدول البياني التالي:

يؤكد التوزيع الاحتمال الطبيعي (أنظر الملحق 8) وجود تطابق بين توقع القيم الطبيعية وانحرافات الأخطاء مما يدل على أن النموذج المعتمد عليه في التحليل صحيح وأن البطالة في الجزائر هي بطالة نوعية وبإمكان القطاع غير الرسمي أن يساهم في مواجهتها إذا ادمج بشكل سليم.

خلاصة:

إن الجدير بالذكر في تحليلنا لسوق العمل أن هناك جزء من اليد عاملة الخفية التي تمارس أنشطة خفية دون المرور إلى التسجيل بمراكز البحث عن العمل، كون أنها تكون قد وجدت ضالتها في العمل داخل القطاع غير الرسمي، وهو ما يشكّل بحدّ ذاته نوعا من التضارب في معدلات البطالة المصرّح عنها. لهذا فان التحدي المستقبلي ينحصر في إيجاد حلول استراتيجية للبطالين الشباب داخل المناطق الحضرية خاصة مع الاهتمام النوعي بالعمالة النسوية قدما نحو تحسين مهارات القوى العاملة تماشيا واحتياجات سوق العمل بإنشاء ثلاثة أو أربعة

DOI: 10.12816/0011889

مبادرات مثل جهاز ANSEJ وهذا ما يمثل أول خطوة نحو كبح امتداد البطالة خاصة بطالة الشباب، كما يمكن الاستفادة من خدمات القطاع غير الرسمي الذي يشكّل طوق نجاة من خلال دوره في ضبط مسار سوق العمل وتخفيف وطأة البطالة، ولأن هذا الأخير يكتسب حيوية كفيلة بتحقيق مصادر الرزق وحفظ ماء الوجه فإن هناك من المحللين من يطالب بإدراج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي.

الملاحق:

الملحق 1: جنس الناشطين بالقطاع غير الرسمي

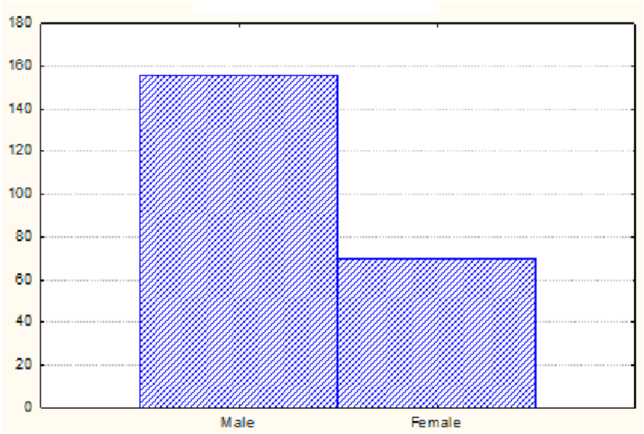

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

الملحق 2: سن الناشطين بالقطاع غير الرسمي

Category	Frequency table: Age (Individus)			
	Count	Cumulative Count	Percent	Cumulative Percent
1	2	2	0,885	0,88
2	180	182	79,646	80,53
3	31	213	13,717	94,25
4	11	224	4,867	99,12
5	2	226	0,885	100,00
Missing	0	226	0,000	100,00

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

□

الملحق 3: المستوى العلمي للناشطين بالقطاع غير الرسمي

Category	Frequency table: Level_Instru (Individus)			
	Count	Cumulative Count	Percent	Cumulative Percent
Without instruction	4	4	1,770	1,77
Primary	8	12	3,540	5,31
College	29	41	12,832	18,14
Secondary	47	88	20,796	38,94
University	138	226	61,062	100,00
Missing	0	226	0,000	100,00

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

الملحق 4: مدّة البطالة

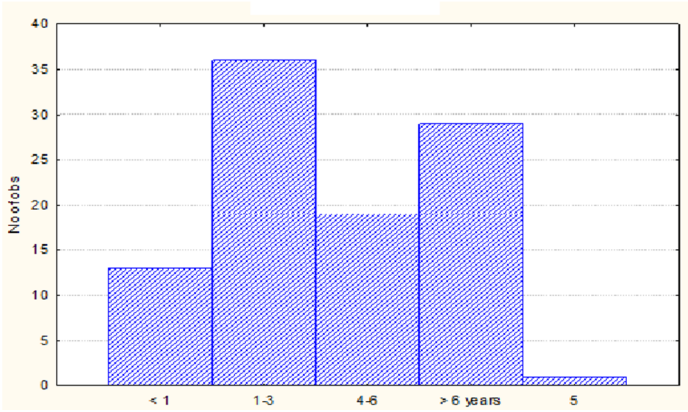

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

الملحق 5: الرغبة في العمل بالقطاع الرسمي

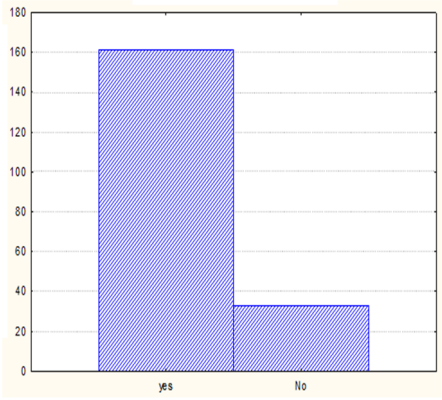

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

DOI: 10.12816/0011889

الملحق 6: أهداف ومعايير الانحراف

Variable	Means and Standard Deviations (Individus_Probit.sta)			
	Mean	Std.Dev.	Minimum	Maximum
Gender1	0,68	0,47	0	1
Gender2	0,32	0,47	0	1
Age1	0,01	0,07	0	1
Age2	0,81	0,39	0	1
Age3	0,13	0,34	0	1
Age4	0,05	0,21	0	1
Age5	0,01	0,10	0	1
Instr1	0,02	0,12	0	1
Instr2	0,04	0,20	0	1
Instr3	0,13	0,34	0	1
Instr4	0,21	0,41	0	1
Instr5	0,61	0,49	0	1
Ocp_yes	0,52	0,50	0	1
Ocp_no	0,48	0,50	0	1
Q71	0,25	0,43	0	1
Q72	0,17	0,38	0	1
Q73	0,15	0,36	0	1
Q74	0,13	0,34	0	1
Sector1	0,12	0,32	0	1
Sector2	0,43	0,50	0	1
Sector3	0,34	0,47	0	1
Sector4	0,09	0,28	0	1
Sector5	0,03	0,17	0	1
Cov1	0,30	0,46	0	1
Cov2	0,45	0,50	0	1
Cov3	0,25	0,43	0	1
Durab1	0,46	0,50	0	1
Durab2	0,28	0,45	0	1
Durab3	0,25	0,43	0	1
Compl1	0,31	0,46	0	1
Compl2	0,69	0,46	0	1
Compl1_Formal	0,31	0,46	0	1
Compl2_Formal	0,69	0,46	0	1
Y-Choice	0,17	0,38	0	1

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

الملحق 7: ترتيب الأفراد حسب نموذج *Probit*

Observed	Classification of Cases (Individus_Probit.sta) Odds ratio: 108,57 Perc. correct: 91,79%		
	Pred. 1	Pred. 0,000000	Percent Correct
1	160	2	98,76543
0,000000	14	19	57,57576

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

الملحق 8: الاحتمال الطبيعي

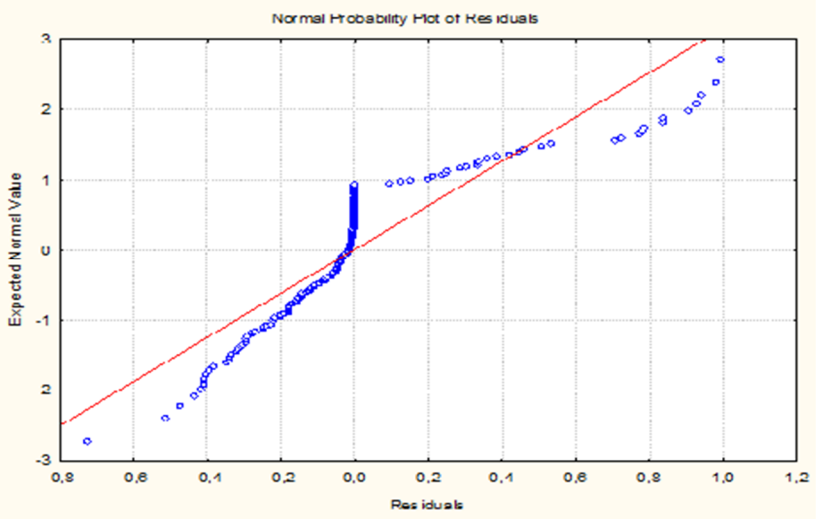

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على بيانات الاستبيان

الهوامش والاحالات:

* هذا الأخير يصبح ممكنا عندما يكون شغل أحد الأفراد قليلا أو غير كاف استنادا إلى مقاييس محدّدة أو إلى أحدى الوظائف الأخرى غير الممكنة اخذين بعين الاعتبار الكفاءة والخبرة في العمل للمنتفع نفسه. و لمزيد من المعلومات راجع .....

1- Rapport du Ministère du Travail de la Protection Sociale et de la Formation Professionnelle, 2005.

*2- PNUD- **Programme des nations unis pour le développement, 2005**, "Indicateurs socio culturelles", rapport mondiale sur le développement humain, p : 09.*

*3- **ONS** (Office National des Statistiques), 2015, enquête emploi. http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56*

4- In liberté économie, " le paradoxe d'une économie rentière", du 21 au 27 décembre 2005, N°: 356, P:06.

5- Selon l'ONS, l'enquête emploi auprès des ménages s'est déroulée au cours du mois de septembre 2003 auprès de 12424 ménages ordinaires. Il s'agit d'une enquête par interview directe auprès de 58 043 individus âgés de 15 ans et plus. Les questions concernant l'activité se rapportent à la première semaine de septembre 2003, l'échantillon a été redressé sur la base d'une estimation de la population totale.

*6- **ONS** (Office National des Statistiques), 2007, Enquête Emploi auprès des ménages 2006, Alger, Série S, Statistiques Sociales, N°132.*

7- ONS- Office National des Statistiques, 1998, (RGPH : 1987 et 1998).

8. صندوق النقد الدولي، برنامج التثبيت والاستقرار في الجزائر، 1998، ص 86.

9. نفس المرجع، ص 13.

*10- 6/ Conseil National Economique et Social**, le secteur informel (illusions et réalité),** rapport commission relation de travail, Algérie 2004.*

11 - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, " le secteur informel, illusions et réalités", CNES, 1998, Alger, p : 68.

*12- FOURCADE B et HAMMOUDA N E, 2002, "Les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contexte, obstacles, priorités", **Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe**, Sousse 20-21 septembre 2002.*

*13 -In le Quotidien d'Oran, **"un Préjudice Pour les systèmes de retraités et de sécurité sociale",** du 26-10-2002 N° 2374, p: 05*

*14 - Charmes J., Musette Mohammed S, "**Informalisation des économies maghrébines: une stratégie d'adaptation à la crise du travail ou une limite aux politiques actives ?"** , Editions du CREAD, Alger,2006.*

15- CNAS : caisse nationale de sécurité sociale.

16 - Pour plus d'informations, consultez Rapport sur : "le secteur informel ; illusions et réalité : les diplômés de la formation professionnelle et de l'enseignement supérieure " du 4 éme trimestre, CNES 2005, Alger, p: 50.

*17 - **ONS** (Office National des Statistiques), 2013, activité, emploi & chômage, au 4eme trimestre 2013,, Alger, Série S, Statistiques Sociales, N°653.*

*18 - **Charmes J., Musette Mohammed S.,** 2006, "Informalisation des économies maghrébines: une stratégie d'adaptation à la crise du travail ou une limite aux politiques actives?" , Editions du CREAD, Alger.*

*19 -BELARBI A., "**Algérie entre chômage et secteur informel, étude économétrique au niveau de la wilaya de Tlemcen "**, Thèse de doctorat, Sciences économiques, Université de Tlemcen, PP 126-221, 2011.*

*20- HAUSMAN, Jerry. A., & David .A. WISE (1978), "A Conditional **Probit** Model for Qualitative Choice: Discrète Decisions Recognizing Interdependence and Heterogeneous Preferences ", Econometrica, vol 46 N°2, PP 403-426.*

21 -BELARBI A., Op. cit, P 231.